مصر: الإعدام لـ6 متهمين في هجوم مسلح

قالت مصادر قضائية في مصر إن محكمة جنايات القاهرة، أصدرت أمس الثلاثاء، حكما بإعدام 6 أشخاص شنقا بعد إدانتهم بقتل شرطي، وإصابة آخرين في هجوم مسلح على نقطة تفتيش أمنية قرب القاهرة عام 2016. وأضافت المصادر أن المحكمة عاقبت متهمين آخرين بالسجن المؤبد لإدانتهما في نفس القضية، كما عاقبت متهما بالسجن 15 عاما وآخر بالسجن المشدد 5 سنوات. وأصدرت المحكمة حكما بسجن 2 من الأحداث لمدة 3 سنوات. وصدرت أحكام الإعدام بعد أخذ رأي مفتي الجمهورية. ويحق للمحكوم عليهم الطعن أمام محكمة النقض أعلى محكمة مدنية في البلاد.

لافروف: دمشق جاهزة لعودة مليون لاجئ

لقاء أمني أميركي - سوري عقد في دمشق قبل شهرين

أفادت صحيفة الأخبار اللبنانية، المقربة من حزب الله، في عددها الصادر الثلاثاء عن لقاء أمني رفيع المستوى عقد قبل شهرين في دمشق بين ضباط أميركيين وسوريين.

وقطعت الولايات المتحدة علاقاتها مع دمشق في أولى سنوات النزاع المستمر منذ 2011، وتُعد أحد أبرز داعمي المعارضة السورية كما تدعم عسكريا المقاتلين الأكراد ضمن التحالف الدولي الذي تقوده لقتال تنظيم الدولة الإسلامية. وتُعد مناطق سيطرة الأكراد في شمال وشمال شرق سورية والغنية بحقول النفط والغاز منطقة نفوذ أميركي.

ووجهت الولايات المتحدة بقرار رئاسي في العامين 2017 و2018 ضربات صاروخية ضد مواقع عسكرية سورية ردا على هجمات كيميائية اتهمت دمشق بتنفيذها في مناطق سيطرة المعارضة.

وأفادت صحيفة الأخبار أنه في الأسبوع الأخير من يونيو، وصل «وفد ضمّ ضباطا من وكالات استخبارية وأمنية أميركية عدة» على رأسه ضابط رفيع المستوى إلى دمشق على متن طائرة إماراتية خاصة، قبل أن يتوجه للقاء رئيس مكتب الأمن الوطني السوري علي مملوك في منطقة المزة.

وكتبت الصحيفة، «كان مملوك في استقبال الوفد الأميركي الزائر وإلى جانبه رئيس الإدارة العامة للمخابرات العامة اللواء ديب زيتون ونائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء موفق أسعد. واستمر اللقاء بين الجانبين أربع ساعات». ونقلت الصحيفة «بحسب معلومات» قالت إنها حصلت عليها، أن الوفد الأميركي قدم عرضا يتضمن سحب الولايات المتحدة لقواتها من سورية مقابل ثلاثة مطالب: انسحاب المقاتلين الإيرانيين من الجنوب السوري، ضمانات «لحصول الشركات الأميركية على حصة من قطاع النفط في شرق سورية»، وتزويد الجانب الأميركي بالمعلومات الكاملة حول المجموعات «الإرهابية» في سورية وخصوصا المقاتلين الأجانب والقادرين منهم على «العودة إلى الدول الغربية».

ومع تأكيد الجانب السوري على «متانة» العلاقة مع طهران، قال مملوك، وفق الصحيفة، إن قضية مشاركة الشركات الأميركية في قطاع النفط يمكن تركها إلى مرحلة إعادة الاعمار «وعندها يمكن لشركات أميركية أن تدخل إلى قطاع الطاقة السوري عبر شركات غربية أو روسية. ونحن نعتبر هذا بادرة حسن نية ردا على زيارتكم هذه».

وفي قضية المعلومات حول المقاتلين الأجانب، قال الجانب السوري إن دمشق «لن تقدم أي تعاون أو تنسيق أمني (...) قبل الوصول إلى استقرار في العلاقات السياسية بين البلدين».

وانتهى اللقاء بـ»الاتفاق على إبقاء التواصل قائما عبر القناة الروسية – الإماراتية».

من جهة أخرى، أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو الثلاثاء أن السلطات السورية ستكون جاهزة لعودة مليون لاجئ في أعقاب أعمال إعادة الإعمار التي تدعمها موسكو.

وقال سيرغي شويغو في تصريحات نشرتها وكالات الأنباء الروسية إنه «منذ 2015، عندما بدأ تحرير بلدات وقرى تدريجيا، عاد أكثر من مليون شخص إلى ديارهم».

وأضاف للصحافيين «تم الان خلق كل فرصة لعودة حوالى مليون لاجئ آخرين».

وتابع «إن أعمال إعادة بناء البنية التحتية مستمرة، إعادة بناء طرق النقل ونقاط أمنية كي تتمكن سورية من البدء في استقبال لاجئين».

وتدخلت روسيا الحليف الرئيسي لنظام بشار الاسد عسكريا في سورية منذ سبتمبر 2015 الأمر الذي أتاح استعادة أراض استولى عليها تنظيم الدولة الاسلامية وإضعاف المجموعات المسلحة الى حد كبير.

والحرب التي اندلعت في 2011 وتعد من الأكثر دمارا منذ الحرب العالمية الثانية، أدت إلى نزوح أكثر من نصف الشعب السوري بينهم أكثر من نصف مليون خارج أراضيها.

وفر معظمهم إلى دول مجاورة وخصوصا إلى تركيا والأردن ولبنان.

وناقش الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب عودة اللاجئين في قمة في هلسنكي الشهر الماضي.

وقالت موسكو فيما بعد إنها اقترحت على واشنطن خطة للتعاون في مسألة عودتهم إلى سورية، لكن التفاصيل لم تؤكد بعد.

صورة جوية لمخيم الزعتري للاجئين السوريين في المفرق

جيش الإحتلال يهدم منزل استشهادي فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة

أعلن الجيش الاسرائيلي في بيان أنه هدم ليل الاثنين الثلاثاء منزل فلسطيني كان قد قتل اسرائيليا في مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة.

وقال البيان إن «منزل الإرهابي محمد طارق ابراهيم في قرية كوبر شمال رام الله، تم تدميره ردا على الهجوم الذي ارتكبه في (مستوطنة) آدم في 26 يوليو وأسفر عن مقتل يوتام عوفداي».

وأوضح الجيش أن صدامات وقعت ليلا بين عشرات الفلسطينيين وقوات الأمن الاسرائيلي في قرية كوبر.

وكان ثلاثة اسرائيليين جرحوا في هذا الهجوم بسكين توفي أحدهم في وقت لاحق، وقتل المنفذ (18 عاما) بعد اطلاق النار عليه داخل المستوطنة، ولا زالت جثته لدى الاسرائيليين.

وأكد وزير الدفاع الاسرائيلي افيغدور ليبرمان على حسابه على تويتر أنه أوفى بوعده لأرملة عوفداي ووالديه «بتدمير» منزل منفذ الهجوم في أسرع وقت ممكن.

كما شدد على أن اسرائيل ستواصل «مكافحة الإرهاب بيد من حديد والبناء في آدم وفي كل مكان يتعرض فيه مواطنونا لهجمات».

وكانت اسرائيل وافقت في 22 اغسطس على خطط بناء أكثر من ألف وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بينما 370 وحدة في مستوطنة آدم.

وكان ليبرمان وعد ببناء 400 وحدة جديدة في آدم معتبرا ذلك «أفضل رد على الارهاب».

غارات جوية ليليلة مكثفة على مطار صنعاء

استهدفت سلسلة من الغارات الجوية المكثفة ليل الاثنين الثلاثاء مطار العاصمة اليمنية صنعاء والقاعدة الجوية المجاورة له، كما ذكرت وسائل إعلام المتمردين الحوثيين وسكان.

ونسبت قناة المسيرة التي يسيطر عليها الحوثيون، الغارات إلى التحالف العسكري الذي تقوده السعودية ويتدخل في اليمن منذ 2015. وما زال المتمردون الحوثيون يسيطرون على العاصمة ومناطق وساعة في شمال وغرب اليمن.

وقال أحد سكان صنعاء إن الضربات بدأت حوالى منتصف الليل بالتوقيت المحلي واستمرت نصف الساعة. وتحدث عن «15 غارة على الأقل».

ويستهدف طيران التحالف باستمرار مطار صنعاء وقاعدة الديلمي. لكن عددا من سكان العاصمة قالوا إن هذه الغارات كانت مكثفة.

من جهتها، تحدثت قناة المسيرة عن «سلسلة غارات مكثفة على مطار صنعاء الدولي وقاعدة الديلمي». وقالت إن «طيران العدوان شن أكثر من عشر غارات على مطار صنعاء وقاعدة الديلمي وسط تحليق مستمر».

وأضافت أن هذا القصف جاء «عقب استهداف سلاح الجو المسير لمطار دبي الدولي»، وهي معلومات نفتها الإمارات العربية المتحدة.

ويشهد اليمن منذ سنوات نزاعا بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا والمتمردين الحوثيين. وتدخلت السعودية على رأس تحالف عسكري يضم الامارات في 2015 لوقف تقدم المتمردين الذين سيطروا على صنعاء في سبتمبر 2014.

وأوقعت الحرب في اليمن أكثر من 10 آلاف قتيل منذ تدخل التحالف الذي تسبب ب»أسوأ أزمة إنسانية» في العالم بحسب الأمم المتحدة.

الأزهر يعتبر التحرش محرما ولا يجوز تبريره

أعلنت مشيخة الأزهر في بيان أن التحرش «محرم شرعا» ولا يجوز تبريره، في بلد يلقي فيه البعض في عدة أحيان المسؤولية على المرأة في المشاكل التي تواجهها بسبب ملابسها أو سلوكها.

وقالت المرجعية السنية ان «التحرش – إشارة أو لفظا أو فعلا– هو تصرف محرم وسلوك منحرف، يأثم فاعله شرعا».

وأكد الأزهر الشريف أن «تجريم التحرش والمتحرش يجب أن يكون مطلقا ومجردا من أي شَرط أو سياق، فتبرير التحرش بسلوك أو ملابس الفتاة يعبر عن فهم مغلوط، لما في التحرش من اعتداء على خصوصية المرأة وحريتها وكرامتها، فضلا عما تؤدي إليه انتشار هذه الظاهرة المنكرة من فقدان الإحساس بالأمن، والاعتداء على الأعراض والحرمات».

وتقول 60% من النساء في مصر إنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش في وقت ما في حياتهن بحسب دراسة صدرت عن هيئة الامم المتحدة للمرأة ومنظمة برومودو.

وقال 75% من الرجال و84% من النساء الذين استطلعت آراؤهم أن النساء «اللواتي يرتدين ملابس مستفزة تستحق ان تتعرض للتحرش».

وتزايد الجدل حول هذه المسألة بعدما نشرت امرأة مصرية شريط فيديو على الانترنت يظهر رجلا يحاول التحرش بها في أحد شوارع القاهرة. واثار شريط الفيديو موجة ردود فعل واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

محاولات جارية لإنهاء القتال

خمسة قتلى على الأقل في مواجهات عنيفة قرب العاصمة الليبية

أعلنت وزارة الصحة الليبية أن المواجهات العنيفة التي اندلعت صباح الإثنين في طرابلس بين فصيلين مسلحين تابعين نظريا لحكومة الوفاق التي يعترف بها المجتمع الدولي أدّت الى مقتل خمسة أشخاص على الأقل وجرح العشرات.

وأفاد سكان ومصادر أمنية أن أصوات الانفجارات دوّت في ضواحي العاصمة الليبية جراء المعارك التي استخدمت فيها الدبابات والشاحنات الصغيرة المحمّلة بالمدافع الرشاشة.

وأدانت حكومة الوفاق الوطني «الجماعات الخارجة على القانون» التي تقوم بأعمال عنف «تروّع» المواطنين.

وقال وزير الداخلية الليبي عبد السلام عاشور إن القتال يدور بين ما يسمى باللواء السابع، وهي ميليشا من ترهونة (60 كلم جنوب شرقي طرابلس)، ومجموعة مسلحة من طرابلس.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن «قلقها العميق» ودعت كل الاطراف «لوقف كل العمليات العسكرية بشكل فوري».

أفراد من الجيش الليبي

واندلعت الاشتباكات العنيفة صباح الإثنين قبل أن تهدأ في فترة ما بعد الظهر، بالرغم من استمرار سماع أصوات انفجارات متقطعة في حيي عين زارة وصلاح الدين جنوب شرقي طرابلس.

وقال أحد سكان عين زارة لفرانس برس عبر الهاتف طالبا عدم كشف هويته «ما زلت أسمع اصوات انفجارات قوية تهتزّ لها نوافذ منزلي».

وأضاف «أسمع صوت اطلاق نار ولا استطيع مغادرة منزلي»، مشيرا الى أن منزله أصيب بشظايا.

وحذرت حكومة الوفاق من انها ستلاحق الضالعين «في هذا الهجوم الجبان».

وأفادت وزارة الداخلية أن هناك محاولة جارية لإجراء وساطة من أجل انهاء القتال.

من جانبه أعلن اللواء السابع الذي يأتمر بوزارة الدفاع التابعة لحكومة الوفاق أنّه صد هجوما على مواقعه جنوب شرقي طرابلس.

وفي هذه الأثناء أعلنت شركة الكهرباء الوطنية عن تضرر شبكاتها، وحذّرت من إمكان حدوث «انقطاع كامل» للكهرباء في المدينة التي تخضع أصلا للتقنين.

ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، تشهد طرابلس صراع نفوذ بين ميليشيات تسعى الى المال والسلطة.

وعجزت حكومة الوفاق حتى الآن عن تشكيل جيش وقوات أمنية نظامية وأجبرت على التعويل على ميليشيات لضمان الامن في العاصمة.

احتجاجات جنوب تونس للمطالبة بفتح معبر حدودي مع ليبيا

عاد الهدوء إلى مدينة بن قردان صباح أمس الثلاثاء عقب احتجاجات ليلية مطالبة بفتح معبر راس جدير الحدودي مع ليبيا.

وعادت الحركة إلى طبيعتها في المدينة، لكن الأمن لا يزال متواجدا في بعض الشوارع تحسبا لعودة الاحتجاجات المطالبة بفتح المعبر وبالتنمية وبفرص عمل للعاطلين.

واستخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع ليل الاثنين الثلاثاء لتفريق محتجين وسط المدينة بينما عمد هؤلاء إلى حرق العجلات المطاطية ورشق الأمن بالحجارة.

وقال مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان في بن قردان الناشط الحقوقي مصطفى عبد الكبير «لا حلول حقيقية على الأرض ولا مؤشرات حتى الآن لإعادة فتح المعبر، تبدو الفجوة أكثر اتساعا اليوم بين الجانبين التونسي والليبي».

وتابع عبد الكبير «يجري التفاوض مع سلطة المعبر في راس جدير وهي تتبع نظريا حكومة الوفاق الليبية لكن تسيطر عليها فعليا السلطة المحلية في مدينة زوارة وقوات الردع».

ويعتصم عدد من تجار المدينة قرب راس جدير على الجانب التونسي منذ 6 أسابيع، للمطالبة بإيجاد حل دائم لأزمة المعبر.

ويعتمد أهالي بن قردان في أنشطتهم الاقتصادية بشكل أساسي على التجارة الحدودية وعلى جلب السلع وتهريب البنزين من ليبيا.

لكن التجار يشكون من سوء معاملة الجمارك والمسلحين داخل الأراضي الليبية، وردا على ذلك قاموا بقطع طريق رئيسي أمام السيارات القادمة من ليبيا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية غرب البلاد أو لغرض السياحة والعلاج في تونس.

ويطا المعتصمون أيضا بإلغاء /اتاوة/ ضريبة فرضتها السلطات الليبية على التجار التونسيين.

وقال عبد الكبير «المشكل الأساسي هي المعاملة من الطرف الليبي والقيود المفروضة على جلب السلع، ليس هناك من حل سوى فتح المعبر لمصلحة البلدين».

وكان يفترض أن يتم التوصل الى اتفاق بين مسؤولي بلديتي بن قردان وزوارة على جانبي الحدود لفتح المعبر خلال عطلة العيد، لكن تم تأجيل المفاوضات إلى اجتماع ثان في بن قردان لم يتم تحديد موعده بعد، بحسب ما أعلن مسؤولون في جنوب تونس.

ويشار إلى أن المعبر مغلق أمام حركة السلع منذ مطلع يوليو الماضي، وتقتصر الحركة فيه على عبور المسافرين العائدين والحالات الطارئة.